



کتاب

تاریخ ایران

کتاب شروین علی احمد کانی

انه لا يمتنع كونه في محل الوجود ولا يلزم كونه في حاد لا لا محال كذا وهو بطلان
 ايضا بالضرورة قلنا لا يتم الامتناع قوله الله تعالى ثابت الوجود مع بل معناه لا محال
 في الحقيقة يكون مختصا به كاختصاص المال بغيره في قولنا المال زيد فلا يلزم من هذا الاختصاص
 قيام كل واحد منهما كمالا يلزم قيام المال بغيره في المثال كقولنا فلان يكون البارئ محال في قولنا
 الذي ذكره هنا او نقول الامتناع قوله الله تعالى المحل هو ذاته ثابتة له حيث ذكر المصدر
 اعني به المحل واربده كالمصدر في المصدر اعني به المحل في قوله تعالى المحل هو ذاته ثابتة له حيث ذكر المصدر
 الوجود عن غير وجهين احدهما وجوب الذات وهو الذي يقتضيه ذاته وجوده كالبارئ في قوله تعالى
 الواجب الوجود بالغير وهو الذي يكون وجوده بالغير كزيد الموجود مثلا قال وجوده بغيره عكسه
 موجودا وادركنا لان ذات زيد بغيره في غير ذاته البارئ وكذا اسائر الموجودات في المحل
 قال قيل كيف يكون توقف الوجود على غيره في غير ذاته البارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 ان العلم بوجه ما لا يوجد محض من العلم به كان يكفي للتعريف فلا حاجة الى التعريف قال قيل
 لو كان ذات البارئ مقتضيا لوجوده يلزم اقتضاء الشيء لنفسه وبطلان التعريف فيكون
 متباين للمقتضى مع الوجود الواجب من ذاته عندكم قلنا لا يلزم ان ذات الواجب مقتضيه
 وجوده يلزم اقتضاء الشيء لنفسه فان ذات الواجب لا يقتضيه وجوده في غير ذاته كالبارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 المطلق ان لا يكون غير الحاقه في الوجود اقتضاء الشيء لنفسه اما اقتضاء الحاقه في العام فلان لا يكون غير الحاقه
 الحاقه يلزم جواز وجود الحاقه بدون الحاقه وهو بطلان قولنا ان هذا التعريف لا يكون في اصول
 التكاليف لان الشرح من التكاليف وجود الواجب التكاليف غير ذاته في لازمه عليه فلا يلزم
 من اقتضاء الشيء وجوده اقتضاء الشيء لنفسه مثل قول الممتنع نظيره **اقول** الامتناع واجب
 الوجود في نفسه ليس بالمتنوع ذاته وهو الذي يقتضيه ذاته كزيد البارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 ذاته وانما الامتناع بالغير وهو الذي يقتضيه وجوده بسببه في غير ذاته في باب ما يقتضيه
 الضدين عند وجود الاضطرار من امتناع السواد عند وجود البياض وبالكيفية والامتناع به هنا
 هو المعنى الاول غير انه مقابل للممكن والامتناع بالمعنى الثاني يجوز به بالمتنوع في السواد مثلا
 ممكن في نفسه وامتنع حين وجوده في البياض وقابل الوجود في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده

انه يمتنع كونه في محل الوجود ولا يلزم كونه في حاد لا لا محال كذا وهو بطلان
 ايضا بالضرورة قلنا لا يتم الامتناع قوله الله تعالى ثابت الوجود مع بل معناه لا محال
 في الحقيقة يكون مختصا به كاختصاص المال بغيره في قولنا المال زيد فلا يلزم من هذا الاختصاص
 قيام كل واحد منهما كمالا يلزم قيام المال بغيره في المثال كقولنا فلان يكون البارئ محال في قولنا
 الذي ذكره هنا او نقول الامتناع قوله الله تعالى المحل هو ذاته ثابتة له حيث ذكر المصدر
 اعني به المحل واربده كالمصدر في المصدر اعني به المحل في قوله تعالى المحل هو ذاته ثابتة له حيث ذكر المصدر
 الوجود عن غير وجهين احدهما وجوب الذات وهو الذي يقتضيه ذاته وجوده كالبارئ في قوله تعالى
 الواجب الوجود بالغير وهو الذي يكون وجوده بالغير كزيد الموجود مثلا قال وجوده بغيره عكسه
 موجودا وادركنا لان ذات زيد بغيره في غير ذاته البارئ وكذا اسائر الموجودات في المحل
 قال قيل كيف يكون توقف الوجود على غيره في غير ذاته البارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 ان العلم بوجه ما لا يوجد محض من العلم به كان يكفي للتعريف فلا حاجة الى التعريف قال قيل
 لو كان ذات البارئ مقتضيا لوجوده يلزم اقتضاء الشيء لنفسه وبطلان التعريف فيكون
 متباين للمقتضى مع الوجود الواجب من ذاته عندكم قلنا لا يلزم ان ذات الواجب مقتضيه
 وجوده يلزم اقتضاء الشيء لنفسه فان ذات الواجب لا يقتضيه وجوده في غير ذاته كالبارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 المطلق ان لا يكون غير الحاقه في الوجود اقتضاء الشيء لنفسه اما اقتضاء الحاقه في العام فلان لا يكون غير الحاقه
 الحاقه يلزم جواز وجود الحاقه بدون الحاقه وهو بطلان قولنا ان هذا التعريف لا يكون في اصول
 التكاليف لان الشرح من التكاليف وجود الواجب التكاليف غير ذاته في لازمه عليه فلا يلزم
 من اقتضاء الشيء وجوده اقتضاء الشيء لنفسه مثل قول الممتنع نظيره **اقول** الامتناع واجب
 الوجود في نفسه ليس بالمتنوع ذاته وهو الذي يقتضيه ذاته كزيد البارئ في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده
 ذاته وانما الامتناع بالغير وهو الذي يقتضيه وجوده بسببه في غير ذاته في باب ما يقتضيه
 الضدين عند وجود الاضطرار من امتناع السواد عند وجود البياض وبالكيفية والامتناع به هنا
 هو المعنى الاول غير انه مقابل للممكن والامتناع بالمعنى الثاني يجوز به بالمتنوع في السواد مثلا
 ممكن في نفسه وامتنع حين وجوده في البياض وقابل الوجود في قوله تعالى هو الذي يقتضيه ذاته وجوده

لا يقتضيه وجوده ولا عدمه بل يكون وجوده وعدمه بالعجز عن التمكن من كافي التمتنع
المتمكن من كافي التمكن فاصلا لانه كلما صدق سلب الغرض من الطرفين يصدق سلب
الغرض من ان الطرفين لا بالمتنوع بل ان يقول ان كل واحد من الواجب المتنع
والمتنوع متعريفين لكانوا منزهين ثالثا فان الواجب مثل المنع في الواجب
بالذات وان الواجب لا يتم منزها وكذا التمتنع والتمكن والواجب عنه انما يقع في
ثالثا لا يجوز قسمته لانه في ذلك التعريف يلزم ان تمام الشيء في نفسه لا ما يقع في ثانيا
هو نفس المتقسم تامة والظهير ان الذي ان في قوله سواء وغيره لا يكونان حامين
مع الالزام لاجل التمتنع او ان منهما الى الواجب الثاني التمتنع والكل انما يكون
بوجودهما الى الواجب لانه يلزم منه ان يكون الواجب متكلما لانه غير التمتنع وانما بطلان
بوجود الالزام لاجل الواجب الثاني التمتنع فلو ان يلزم منه تعديك الغير من برهان
الى الواجب بكوننا باختيار كل واحد منهما باختيار الغير من برهان
الى الواجب بكونه التمتنع في التمكن لا يلزم البطلان لان المراد من التمكن على هذا التقدير
يكون سلب الغرض من جانب الوجود وبهذا المعنى يصدق على التمتنع كما يصدق
على التمكن من كافي دون الواجب قالوا وجود الواجب في ذلك وكذا يجوز ان يرجع الضمير
الى التمتنع معا وبهذا قول الطائفة في التمكن على هذا التقدير لا يلزم البطلان لان
المراد من التمكن على التقدير المذكور يكون سلب الغرض من جانب الوجود وبهذا المعنى
يصدق على الواجب كما يصدق على التمكن من كافي دون التمتنع لان عدم التمتنع ضروري وكذا
يجوز ان يرجع الضمير الى الواجب الثاني التمتنع وعدمه جواز تعديك الغير
كما يكون اذا لم يلزم الغرض بالالتصديق اما عند لزوم الغرض فيجوز التعديك وهرنا
يلزم الغرض كما ذكرنا فلهذا يجوز التعديك به هنا فافهم **قول** الصاوري باختياره
قول هذا هو الحكماء ان الواجب عنه فاعلم موجب له اختياره والافادة
في افعاله واما عند المتكلمين فاعلم بالاختيار والارادة كما ذكر في كتب علم الكلام
ولقد قيل ان يقول ان هذه الرسالة رسالة في فن الحكم فاما سبب هذا ان يكون

المذكور فيه موافقا لمذهب الحكماء دون مذهب الفلاس انما يرجع ذلك للناس في فقال
الصاوري باختياره دون باختياره اشار الى ان الحقنا عنه هو مذهب المتكلمين لا مذهب
الحكماء **قول** شرويه **اقول** فيم التمتع في وجوده الاول ان التمتع في اللفظ
اقول من الجرح والافعال في التمتع اوله والثاني ان التمتع في وجوده والوجود في مقام
على الوجود في اللفظ في التمتع في الوجود في الثالث ان التمتع في سبب الظاهر والجرح
النور والظلمة في مقام على النور كالمولود في جرح الظلمة والنور فيكون سببها في مقام
على سبب النور والرابع ان المراد من هذا القول رد على المعتزلة والاراد ان يكونا باختيار
ان الله تعالى قال المعتزلة قالت ان التمتع ليس له الله تعالى والاراد ان يكونا
الواجب شرعا وهو بوط واستدلوا بالمعتزلة على عدم كون التمتع من الله تعالى بقوله
وما احببت من احسنه في الله وما احببت من سيئته في نفسي والتسوية فلا
يكون من الله تعالى بمصون هذا القول الجواب عنه ان معنى هذا القول ليس كما قالت
المعتزلة بل معناه ان الحق في الموصلة اليك خلق الله تعالى وارادته ورضائه والسياسة
الموصلة اليك ان كان خلق الله تعالى وارادته كل الارضانية بل رضاء نفسه في سبيل
اهل السنة والجماعة على كون التمتع من الله تعالى بقوله تعالى فخلق كل شيء فخالقه قال التمتع
والجرح شيئا في ذلك ان تحت هذه الآية فيكون ان من الله تعالى والمعتزلة ان يقولوا ان الله تعالى
خالق كل شيء فلو كان جميع الاشياء داخل تحت هذه الآية لزم ان يكون الواجب
مخلوقا لنفسه وهو بوط والجواب عنه ان معنى الآية هكذا الله تعالى خالق كل شيء ممكن والواجب
ليس ممكن حتى يلزم دخوله تحت الآية فلا يلزم خالقه الشيء لنفسه **قول** والاطلاق
على معنى القول الصلوة من الله تعالى في رحمة من الملائكة استغفار عليهم في
وعاء عليه كما قال الله تعالى ومن الملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا سيما وانما قيل ان يقولوا كانت الصلوة من الله تعالى على معنى يلزم
منه المذهب عليه بقوله والصلوة على معنى مع الالمقام مقام المرح واما لزوم التمتع
فلان الالقاء اذا استعمل في المذهب واد استعمل في الامام يكون المرح وهرنا

مستعمل فيكون للشيء كالتعال وعبت الشيطان ووجبت الابواب والى
 عنه ان هذه القواعد لا يكون معتبر في لفظ اللفظ الصلوة والمستعمل
 في لفظ الصلوة لا لفظ اللفظ فلما يلزم للشيء المذكور قوله ان شئ من هذه
 اقول الضمير في هذه وامر راجع الى الله في حقيقة كذا اجاز ان يزوج المصحح عام لاجل
 انه يلزم القيد في الخلق فكانها كانت له وفي تمام النسخ الاخر ما في بعض هذه
 على الشرح في قوله المختصين بالاباء ركن غوره اقول لفظ هذا ان المتبادر من
 الحال ان المراد من قوله المختصين هو الاصل في هذا الجوز ان يكون المراد من قوله لا يدرك
 غوره هو الله الذي لا يدرك حقيقة فيكون المعنى ان الله تعالى من خواص العباد
 كالانبياء والملوك لا يدرك وجوده ان يكون المراد من قوله لا يدرك غوره هو كونه
 من خواص الله تعالى وكونه ان يكون المراد من قوله المختصين هو محض مع الله تعالى
 هذا يكون المراد من قوله لا يدرك غوره هو الله تعالى لا غير قوله اريد ان الكتب
 بالتمسك وراق اقول ان لفظ التمسك لفظ الاوراق ههنا لا يناسب
 بل الثاني غير جائز اما عدم مناسبة لفظ التمسك ههنا فلا انما يستعمل فيما بين
 الشئين الذين كانا متساويين ولا مساوت بين ههنا الشارح وبين الاخوان
 الذين كانوا الكتاب ليس باسم غوي منوع عليهم والا لما يحتاجون الى هذا
 الشارح المذكور في ان اللفظ في الكتاب المذكور في الشارح قد ذكر في رسالته
 باقيا هم اليه عبارة المذكورة ههنا والجواب عنه ان الشارح انما يستعمل لفظ
 الاتمسك ههنا وان لم يكن مناسباً للمقام لئلا يلزم علوية العلم على علم بعم الكتاب
 واما عدم جواز الاوراق محل للكتاب والجواب عنه ان الشارح وان ذكر لفظ الاوراق
 لكن اذا وانه المكتوب ههنا لا يوافق الا لفظا فيكون ذلك من قبيل ذكر المحل وادارة
 الحال كما هو عادة القوم **قوله** واللفظ في المصنفين اقول هذا الشارح لما
 عذر الشارح فانه لا يوافق نفسه ان يجعل المنع من ركن بل يوافق هذا القول والله
 وتوفيقه والتوفيق هو جعل السبب موافقا لبعض في حصول المطابق ولم

ولم يتعرف في لغة العون الظهور **قوله** اسما غوي اقول كان تقريبا للكلام هذا
 اسما غوي او بهذا اسم اسما غوي لفظ يوناني طابق في ان لسانها اسما غوي لورده
 ختمه اوراق فلما كان هذا الكتاب الكليات الخ شئ من هذه الكتاب المذكور
 فسمي باسم ذلك سمي المشبه به وقيل ان لفظ اسما غوي كان اسم الكتاب
 مصنفه الكتاب فماتت الكتب باسم الكتاب فاعلم ان يكون نسبة المصنف في النون
 باسم المصنف في النون وقيل لفظ اسما غوي كان في الاول اسما لشخص فراه في الكتاب
 عند التكميل الذي اتمه ثم وضع باسم هذا الشخص لئلا يكتب فاعلم ان يكون نسبة المصنف
 باسم القاري وقيل انه مركب من اسما غوي **قوله** ان المنطقيين اصطلاحا اقول
 المراد من هذه الاصطلاحات المذكورة النسبة الى الكليات الخ ومن بين هذه النوع
 والفصل والحاشية والغرض العام والثاني القول الشارح والثالث القضايا
 والرابع القياس والقياس البرهان والسادس الجدول السابع الخطابة والثامن الشعر
 والتاسع المقالة **قوله** يجب استخراج المبتدئ اقول الواجب على كل من
 اريد ان يوجب عقلا وهو الذي لا يشك خلافه عند العقل والشارح الوجوب الشرعي
 وهو الذي يكون تاركه عاصيا ويكون خلافه متمنيا والثالث الوجوب العرفي
 الذي لا يشك في وجوده ان لا يكون تاركه عاصيا ولا يكون خلافه متمنيا عند العقل يكون
 وجوده او لا ومستحق من عدمه مع جواز عدمه والمراد من الوجوب ههنا هو الوجوب
 الثالث انما كان المراد من بين معاني الوجوب العرفي لان كثيرا من المبتدئين
 شرع في علم من العلوم من غير علم واستخفاف باصطلاح المنطقين غير انما
قوله اراد ان يشرع في شئ من العلوم اقول هو انسياق النفس في قصد
 الشروع في شئ من العلوم اخبر ان الشروع في غير العلوم قال الشروع
 في شئ من العلوم لم يجب استحقاق الاصطلاحات المذكورة للمبتدئ واما وجوب
 استحقاق الاصطلاحات المنطقية للمبتدئ عند الشروع في شئ من العلوم فلان
 المنطق انما سائر العلوم وآلة الشئ الذي يجب ان يقدم على كل شئ فان قيل لانه

يتوقف على البتة والبتة يتوقف على الابد كانه ليس بها طائر كانه في التوقف
والله لا يتوقف على طبعه وعقله وضعفه اقول بمائة الالات الثلاث قسم
كل واحد منها الى قسمين الطبيعي فتقسم العقلية وغير العقلية اما الطبيعية العقلية
فكل الالات التي على الوجه هو المرفوع في الصدور اما الطبيعية الغير العقلية فكل الالات
حركة عرق المرفوع في صدور الالات واما العقلية ايضا فتقسم العقلية وغير العقلية
اما العقلية العقلية فكل الالات اللفظية المسبوحة من وراي اربعة وجوه والافظية اما العقلية
الغير العقلية فكل الالات المنصوبة على وجوه الصنع واما الوضعية ايضا فتقسم العقلية
وغير العقلية واما العقلية الوضعية فكل الالات التي في الحيوان الناطق والوضعية
الغير العقلية فكل الالات والالات الاربعة كل واحد منها على ما هو اول والمراد من الالات هي الالات
الاقسام الستة هو الالات العقلية الوضعية لانها لها دون الغير كما بين في المطويات
والمنطق لا يبحث فيما لا المنصوب موكه اخبرت الالات الوضعية العقلية بحسب
وضع اللفظ على المعنى اقول عن السبب لانه اللفظ للوضع كانه في المعنى عند اطلاق اللفظ
الابرى اللفظ للوضع للمعنى لو اطلق هذا المعنى لم يفهم المحنون منه معناه وكذا الالات
الطبيعة التي يكون السبب لانه فيها الطبيعة من ان العقل مدخل فيها كان في الالات الوضعية
مدخل للعقل واما الالات العقلية فمن التي لا يكون للوضع والطبع فيها مدخل فيكون العقل
فيها سببا مستقلا **قوله** فان كان الاول فالله لانه بالاطاعة اقول اني اقدم المطابق
في الالتزام فلان الالتزام تابع للمطابق والتابع يكون موقفا عن متبوعه واما في المطابق
في التضمن فغير جائز لان التضمن هو فهم الجزاء والمطابق هو فهم الكل فكما كان الجزاء مفهوما
في الكل يكون فهمه ايضا مفهوما في الكل والجواب عن الالات التضمنية ليس فهم الجزاء
مطلقا بل فهم الجزاء في فهم الكل فيكون متوقفا عن فهمه فيكون المطابق مفهوما في التضمن فكما ان
التضمن تابع للمطابق كالاتزام فانها لا يوجد الا بدون المطابق والمطابق في وجوده
بدونها **قوله** مثال ما يدل بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصفه كذا اقول
يقال ان يقول ان هذا المثال غير صحيح لان المراد من الزوم المذكور في الالات الالتزامية هو الزوم

البتة بمعناه الاقص وهو الذي يقع تصور الزوم مع الالتزام في جزم الذين بالزوم بينهما
تصور ما بينهما الاربعة وتصور الزوجية فان من تصور ما بينهما الاربعة وتصور
الزوجية جزم بالزوم بينهما من غير احتياج الى شيء اخر وهو مستقيم بالزوم البتة
الاخص واما في العلم وصفه كالتبعية مثلا بالزوم البتة مع الاعم فلا يكون المثال
مطابقا للمثال الذي هو البتة الذي كان مع الاخص فلا يكون صحيحا والجواب عنه ان
لازم ان المراد من الزوم المذكور في الالات الالتزامية هو الزوم البتة مع الاخص
بل المراد هو البتة مع الاعم لكن لما لم يوجد العلم الاخر ضمن في اخص شرط خاص لا
العام الذي هو المقصود الاخص في هذا يكون المثال مطابقا للمثال اقول مسلم
ان المراد من الزوم هو البتة مع الاخص والمثال المذكور مثال البتة مع الاعم كمن يروى
بهنا صحيح لان مطابقة المثال للمثال غير لازم واما الالتزام البتة مع الاعم فهو الذي
لا يحتاج الى تصور الزوم والالتزام الى امر اخر غير هذا الاوسط في جزم الذين بالزوم
بينهما كزوم الاسماء على شرب السقونيا فان من تصور السقونيا وتصور الاسماء
لا يكفيان في جزم الذين بالزوم بينهما بل يحتاج الى التجربة واما الالتزام الغير البتة فهو
الذي يتوقف في جزم الذين بالزوم بينهما لا دليل كزوم السائل الزوايا الثلاث
للقائمين للثلث فان من تصور الثلث وتصور السائل المذكور لم يكن باجزم
بالزوم بينهما بل يحتاج الى دليل واما الثلث فهو السطح الذي يحيط به ثلثة خطوط بحيث
يحدث فيه ثلثة زوايا **قوله** **قوله** والجميع هو السطح الذي يحيط به اربع خطوط بحيث
يحدث به اربع زوايا **قوله** **قوله** والجميع هو السطح الذي يحيط به خطوط يكون الاثنان
منها الطولين من الاخرين منها **قوله** **قوله** لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج
عنه اقول فان قيل لم لا يدل على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له قلنا ان اللفظ
لو دل على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم من فهم المعنى الموضوع له في اللفظ
فهم الامور الغير المتشابهة وهو بطلان الامور الخارجية عن المعنى الموضوع له غير متشابهة
بالصورة تامل **قوله** لان الملازمة الخارجية اقول الملازمة هي كون الشيء بحيث لا يوجد بدون

شيء آخر سوا ان كان ذلك كونه من جانب واحد كما كان اللازم اعلم من المعلوم كالحيوان
 مثلا بالنسبة الى الانسان اذن جانبين كما كان اللازم مساويا للمعلوم كوجود النهار
 بالنسبة الى طلوع الشمس والملازمة هنا قسمين احدهما خارجيه وهي كون الشيء اللازم
 في الخارج بحيث لا يوجد بدون الاخر فيه كقول النصارى في الخارج فانها لا يوجد في الخارج بدون
 الحارة والملازمة الثانية بنيت بكون الشيء في الوجود بحيث لا يوجد بدون الاخر كقولنا
 في الوجود فانها لا يوجد في الوجود البصر مع المعاني بينهما في الخارج **قوله** للمنتقل تحقيق
 المشروط وان شرطه اقول شرطه هو الموقوف عليه الوجود في الخارج عن الشيء
 له غير المؤثر فيه ولا مؤثر في المؤثر في ذلك الشيء والشرط هو الذي توفق حصوله
 الشرط وينتج به **قوله** واللازم بطوئه المعلوم اقول المعلوم من اللازم هو عدم
 تحقق الدلالة التشرعية بدون المطابقية الخارجية والمعلوم من اللازم هو ان يكون الملازمة
 الخارجية مشطرا للدلالة التشرعية فان قيل فماذا في اللازم بطوئه المعلوم مثله ولم يعلم
 بانفسه ان قال المعلوم بطوئه اللازم مثله قلنا ان اللازم في يكون اعلم من المعلوم في بعض
 المواد وقد يكون مساويا في بعض اخرى في كل التقديرين سبب عدم عدم اللازم لما
 استلزام عدم اللازم عدم اللازم في تقريه كون اللازم اعلم من اللازم فلا يلوئم
 عدم عدم اللازم لزم وجود الاخر بدون اللازم وهو بطلان استلزام عدم اللازم
 عدم اللازم في تقريه كون اللازم مساويا للمعلوم كل ان لو لم يستلزم عدمه في هذا
 التقدير عدم اللازم لم يكونا مساويين والموقوف في انهما متساويان فيما ذكر علمنا عدم
 اللازم بلاستلزام عدم اللازم مطلقا وعدم اللازم يستلزم عدم اللازم مطلقا
 فاما ان قال في اللازم بطوئه المعلوم مثله ولم يعلم بانفسه لان المعلوم كالموجود في ذلك
 كالبصر التشرع اقول ذلك المقام وانما هو ان الشيء في الوجود اعلم من المعلوم
 البصر وجوده اعلم من المعلوم اعلم من المعلوم فكذلك الشارح وانما مفرق البصر في قوة العين
 بذكر الحواس ودلالة العلم على البصر في عدمه وذكر العلم في الوجود في المسمى في
 الشيء الخارج عن الوجود بينهما في الخارج كما ذكر الشارح وانما دلالة العلم على البصر التشرع ما دون

وسمى

تفهم فلان البصر خارج عن مفهوم العلم لان مفهوم العلم هو العلم مع ما يقتضيه البصر
 والبصر خارج عن مفهوم العلم ودلالة اللفظ على الخارج عن العلم الموضوع له لا يكون الا التشرع
 في العلم على البصر لا يكون الا التشرع ما لا يقال ان الاضافة امر اعتباري والتركيب
 من الامر الاعتباري يكون اعتباريا لا يكون البصر من ان من الاضافة شيئا في خبر
 الامر كما كان فيما نحن فيه وبعضها في الاعتبار كما اعتبرنا اضافة زيد الى الشيء اخره انه
 ليس بضاف في نفس الامر بل في الاعتبار فقط فيكون مفهوم العلم مركبا من العلم والاخر
 في الشيء في نفس الامر من هذا التركيب في العلم امر اعتباريا **قوله** عام من شأنه
 ان يكون بصيرة اقول في الاشارة الى الخارج ان شيئا لا يخرج عن علم البصر كمن شأنه
 ان لا يكون بصيرة كالجوهر وغيره فانها عدم البصر لكن ليس من شأنها ان يكون
 بصيرة اقول في اللفظ المفرد واما مركب اقول في اللفظة ثم يربط الاشارة الى ان تقسيم
 اللفظ موقوف متأخر عن بيان الدلالة في نفسه من تفهم اللفظ لان الدلالة كانت
 بمنزلة الجزء اللفظي الذي هو المقسم المقسم على التقسيم والجزء مقسم عن الشيء الذي
 كان بمنزلة الجزء يكون مقسما عن ذلك الشيء بالاولى وما لا يقال ان الدلالة صف اللفظ
 وصفه شيء يكون متأخر عن الشيء ولا يوجد في نفسه تفهم اللفظ لاننا نقول ان
 الموصوف هو اللفظ الدلالة اما ان تقسم عن تفهم اللفظ لا عن تفهم اللفظ فلا يربط
 متفهم الصفه على الموصوف **قوله** واما ان يربط من الدلالة على خبر معناه اقول
 ان في هذه العبارة احتمالين ان يربط المعلوم من عدم اليرادة في تعريف المفرد
 ومن اليرادة في تعريف التركيب فطعن في هذا الاحتمال ان يكون تفهم اللفظ لا يربط
 ان المفرد هو الذي يربط من الدلالة على خبر معناه بالفعل والتركيب يكون عكس
 فيما سيجي انما يكون جميع التركيب متصرفا قبل اليرادة الاله وبعبارة اخرى انما يكون
 معانيه بالانه يصدق عليها تعريف المفرد ولا يصدق عليها تعريف التركيب لا يكون تعريف
 المفرد مانعا وتعريف التركيب متفهما وان في التعريف شيئا يربط بالاحتمال الثاني ان
 يكون المعلوم من عدم اليرادة واليرادة في التعريف فحينئذ يكون تفهم اللفظ لا يربط

الا لا يمتثل ما لا يكون بالنسبة الى الخلق الذي كان معناه فاربا عن المعنى الموضوع له الذي هو
شخصي سائر عن العالم فيقال لا يقول الناطق العبد كذا كذا خارج عن المعنى الموضوع له فيقال
معناه شيء له العبودية فانها خارج عن المعنى الموضوع له الذي هو الحيوان الناطق مع الشخص
شخصه الرابع ان يكون جزءا من معنى ذلك عليه كمن لا يكون مراد الحيوان ان الناطق علم الان
معناه الماهية الانسانية مع الشخص فيقال لا يقول الناطق من هذا القول كمن هو
الشيء اخر من نفسه فاننا نعلم ان الناطق هو جسم من جسمات غير متناهية لا مادة له
الناطق فلو كان مجموع لفظ الحيوان الناطق على شخص سائر كان معناه جسم من جسمات
متناهية لا مادة له الناطق مع الشخص فيقال لا يكون مراد الحيوان الناطق جزء من مجموع
الحيوان الناطق وهو بطر وبسبب عنه الا الاول مراد الحيوان الناطق كمن لا يكون مراد
مجموع الحيوان الناطق العالم غير كمن هو كمن انما هو جزء من الناطق لا بان يكون الناطق جزء
من نفسه وهو لا يتقارن بالام ان اقسام المفرد اربعة بل خمسة لانه موضوع لحيوان الناطق
الشخصي الانسان لا يكون داخل في الاربعة المذكورة بل يكون في آخر
غير الاربعة المذكورة فلا ينجس رتبة المفرد في الاربعة بل يوجب له قسم آخر لانا نقول ان
الحيوان الناطق لو وضع شخص غير انساني يكون بعين قسم الثالث لا يكون قسما
فاما فيقسم اقسام المفرد في الاربعة فان قيل ان القسم الثالث هو الذي يكون في كل
واحد من جزئيه خارجا عن المعنى الموضوع له على ما هو في عبد الله علم فان معنى
العبد العبودية ومعنى الله الاولية وكل ما خارجا عن المعنى الموضوع له وهو
الشخصي سائر واما الحيوان الناطق لو جعل على كذا غير سائر لم يكن مع
كل واحد من جزئيه خارجا عن المعنى الموضوع له بل يكون معنى انهما داخل في المعنى الموضوع
له كمن هو الحيوان والآخرة خارجا عنه كمن الناطق فالنا مع الحيوان داخل في ذلك
الخامس ومع الناطق خارج عنه فلا يكونا بعين القسم الثالث فلما ان القسم الثالث
هو الذي يكون في اللفظ مع ولا يترك ذلك على سواه كان ذلك المعنى داخل في المعنى
للموضوع له او خارجا عنه فيكون في القسمين الثالث - المفرد ينقسم الى قسمين

وغيره اقوال فان قيل ان المفرد ينقسم الى الكلي والجزئي ولم لا ينقسم الى كليهما ايضا قلنا
ان يكون المركب كلياً وجزئياً ان يكون باعتبار كونه جزءاً من كلياً وجزئياً فلهذا ينقسم
ففيه المفرد الكلي والجزئي دون المركب فيقول قسم المفرد الكلي والجزئي لا ينقسم
المركب بهما فان قيل لو كان جزءاً من المركب كلياً والآخرة جزءاً من كلياً ان كان جزءاً من
شخصه المركب كلياً امر جزءاً من كلياً يكون هذا المركب جزءاً من كلياً ان كان جزءاً من كلياً
ان يكون جزءاً من كلياً واما المركب كلياً فيكون جزءاً من كلياً ان يكون جزءاً من كلياً
كالمثال المذكور من ان قيل لا جعل المعنى مورد القسم اللفظي المفرد الكلي والجزئي ولم لا يجعل
المفرد الكلي في القسم العظم مع ان مورد القسم الحقيقي الكلي والجزئي في نفس الامر وهو اللغوي
كل واحد من القسمين والجزئي من اللفظ المفرد اربعة اقسام يجوز ان يقال ان
اللفظ مقام الاول هو مفهوم فيكون تسمية الاربعة المذكورة لا يقال ان يكون
ان يكون المراد من المفرد القسم نفسه المفهوم لا اللفظ فان المفهوم يتصف
بالمفرد والمركب كما يتصف باللفظ لكن اللفظ يتصف بالمفرد والمركب كما يتصف
والمفهوم يتصف ثانياً وبالحرف في نفسه كما يتصف بالجزئية كالامر بالكلية
لانا نقول ان الكل جزء من الكل من المفرد مورد القسم اللفظي دون المفهوم لان
البحث في ان يكون في نفس اللفظ وايضا في القسم نفسه فيقول تصور مفهوم
ان مورد القسم ثانياً هو اللفظ دون المفهوم والابان ان يكون المفهوم مفرد
وهو بطر لانه اما ان يكون في تصور مفهومه اقوال هذا دليل على المفرد
في الكل والجزئي وقيل ان يقول في هذا المعنى ان المفرد ينقسم الى كلياً والجزئي
لان المفرد هو مورد القسم لو كان كلياً لا يجوز ان يكون جزءاً من كلياً فقسماً الى كلياً
ولو كان جزءاً لا يجوز ان يكون كلياً فقسماً الى كلياً لان كل واحد من كلياً والجزئي يتحقق
بما بيان لا يكون احد قسماً الى كلياً والجزئي لان معنى قوله المفرد اما كلياً
او جزئياً هو ان المفرد ليس من صلب القسمين لان ما ومحمداً المفرد الذي هو
مورد القسمين هو موجود في نفسه كمن لو وجد في انما هو وصف الكلية او نصف الجزئية

لا قبل لا يقع بها الا انقسام قلنا ان قبل النفس لا يعتبر في تعريفها ولا في تعريف
بعض اعتبار التصور فيه فانه لو لم يعتبر النفس في التصور في تعريفها لم يكن
الامر في المفهوم المتصور بانها متصور من وقوع الشئ في كثير من
انقسام امر خارج عنه فبما يراهم ان يكون بعض الكمال في وجوده وبقائه
في قبل النفس في التصور وقلنا لا يقول ان التصور امر ذهني والامر الذي
حيث انه ذهني يمنع انقسام الامر خارج فلا يحتاج الى قبل النفس في هذا
والا لم يفتقر الى دليل اثبات الواو انية اقول في الامر المعروف الواجب
مع قطع النظر عن الخارج لو كان عند العقل متبع الصافي على كثير من بعض العقل
بحر صفة على كثير من لم يحتاج في اثباته الى انية الله تعالى وليل خارج فانه على
التقدير الاول لا يوجد شئ في عقله لا يكون له انية الله تعالى في اثباته على
مثل قوله في قل هو الله ان وقوله لو كان فيه ما آتاه الآلهة تاويل الى الله
في اثباته واما الله تعالى البديهي في رقطه العقل لم يمنع صدق مفهوم الواجب
على كثير من عند قطع النظر عن الدليل الخارج في اثباته واما انية الدليل خارج
قوله الكمال ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما يكون داخل في حقيقة جزئية
او لا يكون داخل فيها اقول في ما فرغ من مباحث الانفاذ شرع في مباحث المعاني
اعني الكلمات التي يقال فيها ينقسم الى قسمين ذاتي والمناصب في بيان هذه
والعرضي ان يقال في ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون خارجا عن حقيقة
جزئية او لا فان كان الاول فهو العرضي وان كان الثاني فهو ذاتي فانه اذا كان
نفس حقيقة جزئية او داخل فيها وان كان الاول فهو العرضي والثاني ذاتي فانه اذا كان
اما ان يكون مقولا في جواب ما هو في جواب ان شئ هو ذاته وان كان الاول
فهو الجواب وان كان الثاني فهو الفصل ووجه منسكية هذا البيان لبيان اهمية الذات
والعرضي في وجوده والاعتراض في بين بيان الشرح بنفس حقيقة الجزئية دون هذا البيان
اما الاعتراض في بنفس الحقيقة فانه كما ان لمع ان يكون ذاتيا وخرقيا على غير

بيان الشرح الذاتي والعرضي اما امتناع يكون الحقيقة ذاتيا في تعريفه بيان الشرح
الذاتي والعرضي فلا بد ان كانت الحقيقة ذاتية على هذا التقدير يراهم في نفس
لان الذات على ما في هو الذي لا يدخل في حقيقة جزئية واما امتناع كون الحقيقة عرضية
فلا بد ان يخرج الشئ عن نفسه على تقدير كونه ذاتيا لان العرضي على ما في الشرح
هو الذي يكون خارجا عن حقيقة جزئية فلو كانت الحقيقة في نفسه يراهم في وجودها عن
نفسها وبها بطلان ما في تعريف الذات والعرضي كان المعنى ذاتية ولا يراهم في قول
الشئ في نفس الذات انية على ما في تعريفه هو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية
وما لا يكون خارجا عنه كمال الكمال في الحقيقة او اقل فيها ولا بطلان ان فيه بل هو
الامر الذي يثبت الذات والعرضي في نفس الذات كماله كماله وهو ان في
كامل وحده الذات كماله والظن يكون بالتقديم او بوجه اخر يكون تقديم الذات او
تقديم العرضي اما في المبدأ او في غيرها والعرضي خارج عن المبدأ وموقوف
عليه والوقوف من غير عن الوقوف عليه لا يقال في الدليل نظر لانه يفيد وجوب
تقديم الذات على العرضي وبه مخالف لقوله يكون تقديم الذات او العرضي كماله لان
موقوف عليه العرضي حسب الحق لا يستلزم تقديم الذات على العرضي بل يكون تقديم
ذات الذات والعرضي فيكون كماله متساويا في الحقيقة في ذاتها او العرضي كماله لان
الناسخ بالنسبة الى الانسان اقول ان لفظ النسبة هنا اشار الى ان يكون الكمال
في كونهما وفصل وفاقته وخرقا عما كان من الامور الاعتبارية فان الجواب
مثل بالنسبة الى الانسان جمل في نفسه وبالنسبة الى الناسخ عرضي عام وكل ما كان
حاله كماله في الامور الاعتبارية وفيه سائر الكلمات في قوله تعالى
وغيره واما الانسان والحيوان داخل في كونه من كماله في الناسخ اقول ان كانت
حقيقة في وجوده واما الانسان في كونه من كماله في الناسخ الانسان والمفهوم
من قوله فالله كان داخل في حقيقة جزئية كانت كماله في الناسخ الكمال الداخل
في حقيقة جزئية بوجه النسبة في قوله في بيان الكمال الداخل في الحقيقة والوجود

الاول للعرض عبارة المم فهو ما ليس به اقل من الحقيقة وعبارته ان رج ما يكونا قابعا
 والحق الثاني للعرض في عبارتهما ما يكونا قابعا عن الحقة كقولنا المم الاول في عبارة
 المم اعلم من المعنى الثاني وفي عبارة ان رج مساويا له نوعه مع كون نفسهما بينهما ذاتية
 احوال كون الماهية ذاتية على ان يكون الذات ما ليس به من اي ما ليس به عن نفسه
 وهذا النوع يصدق على نفس الماهية وما هو واذل في ما يكون ان لا ينسب له لان قال
 ان الذات هو المنتسب للذات فلا يجوز ان الماهية ذاتية والذات ان كانت ذاتية
 في نفسها هو بطلان قولنا في هذا السؤال هو ان الماهية ذاتية والذات ان كانت ذاتية
 في الذات فلو كانت الماهية ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو باطل لان انتساب
 الشيء الى نفسه هو بطلان في المقارنة بين النسب والنسب اليه مثل بطلان ان قال الرجل
 هو النسب الى غيره بالذات للفراد الذي هو النسب اليه لاننا نقول في التسمية
 التسمية الماهية ليست بلفظ في بزم ذلك في قولنا الذات الفاعل هو انتساب
 الى الذات لان الماهية اصطلاح في قولنا الذات الاصطلاحية هو الذي ليس به عرض من هذا
 بزم ما كون الماهية ذاتية انتساب الشيء الى نفسه لان انتسابه من غير جهة بل الماهية
 هو كون الماهية غير عرض في الاصل لان الماهية ذاتية في قولنا الذات الفاعل مع هذا الاصل
 انتساب الشيء الى نفسه من كون الماهية ذاتية لان النسب بهنك هذا التقدير هو
 والذات ان الذي يكون عيسى الماهية من حيث هو والنسب اليه هو الماهية المعروفة
 للعارض في المنتسب فلا يباين كون الماهية ذاتية انتساب الشيء الى نفسه لاننا نقول
 ان اريد بالماهية المعروفة نفس الماهية مع فعل النظر عن عوارضها يكون عيسى الماهية
 من حيث هو في فعلها الوكالات الماهية ذاتية بزم انتساب الشيء الى نفسه وهو بطلان
 وان اريد بها نفس الماهية مع عوارضها فلا يكون تلك الماهية نفسها مشتركة بين جميعها
 والكلام ان يكون في تلك الحقيقة لان الكلام في انتساب الماهية الى الذات انتساب الشيء
 الى نفسه على تقدير كون الماهية ذاتية حسب الاصطلاح لان الذات الاصطلاح
 هو الذي لا يكون عرضيا كما لا للنسب الى الذات في بزم انتساب الشيء الى نفسه

هذا شروع في بيان الكليات التي افردت لعلها لا تخرج اما جنس نوع او فاعل بيان هذه
 الكليات وكذا ابيان الكليات التي افردت لعلها لا تخرج اما جنس نوع او فاعل بيان هذه
 والذات اما مقول في جواب ما هو ايهما بيان الكليات الخمس الثلث مع هذا الترتيب
 لكن الواجب الا تقدم الفصل على النوع كما في الفصل في النوع كما في الفصل
 ان الشيء يكون مقارنا على الشيء فيكون الترتيب على مقتضى الحال وهو ان يقال
 ان الذات اما جنس او فاعل ما يكون الامتياز به وما يكون الاشتراك به يجب ان يقدم
 على ما يكون الامتياز به لان الامتياز انما يكون بعد الاشتراك ومن هذا أخذ
 الجنس الفصل واما تقدم الجنس على النوع فلا لان الجنس من النوع وفرض الشيء
 يكون مقارنا على ذلك الشيء فمن هذا تقدم الجنس على النوع كما علم قبله وانما تقدم
 ان شرح الفصل على النوع بل تقدم النوع على الفصل لانه لم ينظر الى الفصل
 جزء من النوع وكون النوع مركبا من الجنس والفصل في تقدم الفصل على النوع
 بل نظر الى اشتراك النوع بالجنس في القول به في جواب ما هو وهذا اعني الجنس
 بالنوع واما الفصل لان بزم من كونه او لا يكون كون احد هذه الامور الثلاثة
 هي الجنس والنوع والفصل انما يباين قولنا لا خبر بين ذاتها لان كلمة نوع قولنا الذات
 اما في النوع او فصل للتشكيك ومع او التشكيك بهما هو ان كان احد هذه الامور
 الثلاثة المذكورة ذاتيا لا يكون غير ذاتيا كما ان سائر المواضع لاننا نقول ان لا كلمة
 او بهنك التشكيك بل هو للنوع فلا مستور بهنك ومع التنوع بهنك هو ان يكون
 كل واحد من الامور الثلاثة المذكورة ذاتية كمن لا يجوز جمعها من حيث ان كل واحد
 منها نوع من الذات واللام يمكن كل واحد منها نوعا براسه كما لا يجوز الجمع بين القضية
 بالكلية والشرطية اللتين هما نوعان من القضية المطلقة وكذا ان جميع مواضع
 لا يقال الا بالكلية الحيوان مثل والنوع كالانسان والفصل كالناطق فلهذا جعلوا
 في شيء واحد كزبد مثل فانه يصدق على زبد حيوان وانسان وناطق لاننا نقول ان صدق
 الحيوان على زبد ليس من حيث الجنس بل هو صدق الانسان عليه ليس من حيث النوع

وصدق الناطق عليه ليس من حيث الفعلية والايانم الا يكون زليلا ولو كان مفصلا
ويجوز بالقوة في لانه ان كان مقولا في جواب ما هو كسره المحضة اقول
بما اورد ليل كسره في جنس الفعل والنوع فانه اذا سئل عن الانسان والفرس
لما هما كان الجواب انهما من جنس ما اقول لا لانهما من جنس ما سئل عن
الحيوانين مقولا في جواب ما هو لان الجنب بينهما ليس مقولا في جواب ما هو مقولا
في جواب ما هو لاننا نقول ان المراد من فعله انما يكون مقولا في جواب
سؤال ما هو مقولا في جواب ما هو مقابل لسؤال الذي يكون باق في شيء
فكما ان السؤال انما يكون مقابل لسؤال الذي بال شيء هو يكون السؤال كما هما وبما هما
مقابل للسؤال الذي يكون بال شيء هو فلا خلافه بينهما بما سبقا وكذا الحال في النوع
فانه كما يكون مقولا في جواب ما هو مقولا في جواب ما هو مقولا في جواب ما هو
اذا سئل عن كل واحد من الانسان والفرس لم يعط الجواب في جواب ما هو
سئل عن كل واحد من الانسان والفرس ما هو فقط لم يعط الجواب في جواب ما هو
منه لان المظهر من هذا السؤال انما هو تمام حقيقة المسؤل عنه والحيوان ليس
كل واحد من الانسان والفرس فلا يعط الجواب عن كل واحد منهما اذا
الانسان بالسؤال فيقول ما هو وجوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ما به
اقول المفهوم من هذه القول انما المقول في جواب ما هو وهو الحيوان الناطق
التمام وهو منقوض بالحي الناطق فانه يكون مقولا في جواب ما هو ليس تمام
ما به المسؤل عنه كما قال الشارح في تحت القول الشارح بيان ان الناطق فانه اذا
سئل عن الانسان ما هو واجيب ان لا يسمي ناطقا يكون الناطق فعلم منه ان الناطق
يكون في جواب ما هو كما كان في تمام مقولا في جواب ما هو فله ويرسم الجواب
بهذا الشرح لتوضيح التوضيح في ترتيب ما ذكر سابقا لادانما قال
ويرسم ولم يقل في او عرف او غير ذلك من العبارات مثل هو ويقال شانه الى ان
التوضيح المذكور به هنا للكلية ليس سوم لا غير لان القول به المذكور في هذه

التوضيحات خارجة للكلية والتوضيح العارفي انما يكون توفيرا بالرسم فلهذا قال ويرسم
ولم يقل غير من العبارات كل هذا لانه لا حال تحت اقول وجه الزيادة ان اللفظ مقول
في كثير من الجمل على ما يدل عليه لفظ كل فكان لفظ كل زائدا لا حال تحت لفظ لوم الاقتراح
ايه وفيه نظر من وجه الاول لان الزيادة انما حصل بلفظ مقول في كثير من الجمل
او من زيادة لفظ كل والثاني ان اللفظ مقول في كثير من الجمل على ما يدل عليه لفظ كل
انما يكون بالالتزام والاداء الى التسمية في معية في التوضيحات فلا يكون لفظ كل
زائدا في اللفظ المقول في كثير من الجمل او الثالث ان اللفظ كل انما كان زائدا لو كان
المراد منه هو معنى قول مقول في كثير من الجمل وليس كذلك لان المراد من اللفظ كل هو
معنى التوضيح للكلية من قوله مقول في كثير من الجمل فلهذا لم يذكر في الجمل وراعي
قوله في كثير من الجمل لان الزيادة من الجمل في قوله مقول في كثير من الجمل
في كثير من الجمل فلهذا لم يذكر في كثير من الجمل في مقام التفصيل ونظرا في الزيادة او عن الثاني لان
ان اللفظ لانه التسمية في معية في قوله مقول في كثير من الجمل مع كل كونه مشروطة
فيكون معية فيكون لفظ كل زائدا لا حال تحت كما قال الشارح لكن التسمية في معية
الشارح ان السبب في لفظ كل هو قوله مقول في كثير من الجمل فلهذا لم يذكر في الجمل
مقول في كثير من الجمل في التسمية هو غير مقول ان المقول اعم من كل لان
مقول منساول الجمل والكل خلاف كل فانه لا يساوي الجمل والاختلاف في اللفظ لا يكون
لفظ مقول في لفظ كل بل المعنى هو لفظ المقول في قوله في كثير من الجمل فلهذا لم يذكر في الجمل
انما قوله مقول في كثير من الجمل في التسمية هو غير مقول ان المقول اعم من كل لان
كل من كان زائدا لا حال تحت كما قال الشارح قوله مقول منساول الجمل في لفظ كل
ان الجمل في معية في لفظ كل لا يكون مقولا اصل الجمل في قوله في كثير من الجمل فلهذا لم يذكر في الجمل
عن الجمل في لفظ كل لم يكن مقولا من حيث ان الجمل في لفظ كل لا يكون مقولا من حيث ان الجمل
في لفظ كل فلهذا لم يكن مقولا من حيث ان الجمل في لفظ كل لا يكون مقولا من حيث ان الجمل
بل المعنى فيكون تعدي الكلام بهذا مع زيادة وان لم يكن زائدا لان الزيادة اذ ان التسمية

بالناطق واجب ليس كشيء الا ان المطلق بالشيء هو في ذاته انما يكون ما يميز الشيء بالكلية
عن غيره من ذاتية الذي هو غير كشيء في نفسه بل يصدق على الفعل البعيد كالحس بالشيء
لا الانسان قالوا ان الحس يميز الانسان في ذاته وعلى الفصل القريب كالناطق بالشيء
لا الانسان فان يصدق على الناطق انه يميز الانسان في ذاته وان كان مميذاً
جميع ما يصادف في نفسه كل ناطق بالشيء في جواب كشيء هو في ذاته اقوال القليل
انما قال بالشيء ولم يقول على كشيء في جواب كشيء هو في ذاته كما ذكر لفظ كشيء
في تعريف سائر الكلمات فلما ثبت للفصل المقول على ما تحت جمعه وان كان الفصل
القريب من الناطق بالنسبة الى الانسان على ما تحت قوايق مختلفه كالفصل
البعيد مثل الحس بالنسبة الى الانسان قالوا كل واحد من الناطق والشيء فصل الانسان
ولغايل الا بقول ان هذا الجواب لا يحد في نفعه لان الكثير يشتمل الفصليين معاً
يشتمل الشيء لما فلا يانته كشيء في معناه فقط كشيء في ذاته بخالف تعريف سائر
الكلمات والجواب القبيح ان يقال انما يقول على الشيء ولم يقول على كشيء يشتمل تعريف
الفصل النوع الذي لا يحد في نفسه واحد حسب ما جاء كالشمس مثلاً في كل جنس
الكلمات اقوال القليل ما لودم الا ان في تعريف كشيء النوع ان اللفظ لا يحد
لا محال تحت وقالوا ان تعريف الفصل انه يشتمل الى الوجه على قالوا ان
في التعريف كشيء النوع من اللفظ لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف الفصل
ان اللفظ كل جنس شامل للكلمات كشيء هو بهم الشارح على ان الفصل من المنطق
على حصول في الفصل كما يقال ان الناطق على حصول الانسان من الحيوان وكذا
قال سائر الفصل وعلى الشيء لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء هو في ذاته
الفصل قوله مقول على كشيء في ذاته لم يذكر قوله مقول على كشيء في تعريف الفصل كشيء قوله
على ان لا يحد في تعريف كشيء النوع قالوا قوله مقول على كشيء في ذاته كما ذكر
الفصل مقول على كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
على ان لا يحد في تعريف كشيء النوع ولغايل الا بقول انما يقول على الشيء في جواب كشيء هو

في ذاته بدل ان الفصل الفصل كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
فيكون الفصل مقول على كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
مبني على ان الناطق فصل الانسان والجواب القبيح ان يقال ان اللفظ لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء
تويع كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
على كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
في الجواب لاقول فان قبل هذا القول سنا في ما قاله الشارح في تعريف كشيء في تعريف كشيء
من ان قوله في جواب كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
فلم يكن الوفي الى المقول في الجواب اصله لم يكن داخل في قوله مقول على كشيء في تعريف كشيء
في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
واما الوفي الى المقول في الجواب اصله لم يكن داخل في قوله مقول على كشيء في تعريف كشيء
في ذاته وقالوا انما يقول انما لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء في تعريف كشيء
فلم لا يقول انما لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
الا ان الشارح لا يفي في هذا الوجه الثاني من الوجهين المذكورين الا بالوحي
العام اعتبار من الوحي عام والآخر في جميع اقسامه والوحي الى عام باعتبار الاول في ان
الوحي الى عام من حيث انه في عام لا يكون مقولاً في جواب اصله الى عام في عام
ولا في جواب كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
بهنا هو اعتبار المسئول عنه عن غيره والوحي الى عام من حيث انه في عام لا يميز
شيئاً اصله الى لا يميز نفسه انما لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء في تعريف كشيء
الى انما لا يحد في ذاته بل يحد في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
الشيء عن غيره في ذاته فان الذي في عام الانسان وهو من حيث انه في عام الانسان
لا يكون مقولاً في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء في تعريف كشيء
افضلية الانسان بالنسبة الى سائر الاشياء التي هي غير الحيوان فيكون انما لا يميز نفسه
مميذاً للانسان في ذاته ولغايل الا بقول انما يقول على الشيء في جواب كشيء هو

في الجمل لا يكون له صفات ما كلف به الفعل في الوصف الذي يكون له في جوارحه
ماثل **لانه** اما ما ينسج التفكير على نفسه احوال المراد من الماهية المطلقة
التي هي اعم من الماهية من حيث هي وما الماهية الموجودة في الوصف اللام احوال
الوصف اللام على قسمين احدهما لام الماهية الموجودة من حيث هي كالضاحك بالقوة
بالنسبة الى الانسان وثانيهما لام الماهية الموجودة في السوء والنجاسة فان السوء والار
لما به يثبت باعتبار وجود الماهية باعتبار نفسها **والوصف** المرافق احوال الوصف
المفارقة ما يمكن مفارقتها عن الماهية وبه في قسمين كالوصف اللام احوال الوصف المفارقة
بين وبين الماهية الموجودة في الفعل وهو ايضا على قسمين احوال الوصف المفارقة بالتيسر
كمفارقة النجاسة عن القيام والقوة عن الفاعل وثانيهما احوال الوصف المفارقة بالتعقيد
عن الواقع وثانيهما احوال الشانين القسمين الاولين الوصف المرافق الابقع لمفارقة
عن الماهية بالفعل لا يقع المفارقة بالامكان كمفارقة كمال العقل عن البارق لا لا ينقل
عن العقل بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عن العقل **لانه** الاختصاص حقيقة واحدة فقط
في الوصف احوال المراد من الخاصة بهما هو الخاصة الحقيقة وهي التي لا يوجد بها احوال الخاصة
في نفس الامر والفرق بين هذا المراد منها هو قوله فقط **والضاحك** بالفعل عن مفارقة
ينفكاك الماهية الانسان مخففة بها احوال لا يقال له كان الضاحك بالفعل شفا عن مائة
الانسان لا يكون محتسبا باقال فاعلم ان الشيء لا يوجد بدون ذلك الشيء سواء وجد مع
وهو شيء وبما كان الضاحك بالقوة للانسان فان الضاحك بالقوة توجد مع الانسان اذ
او وجدت مع في زمان دون زمان كوجود الضاحك بالفعل فانه يوجد مع الانسان في زمان
دون زمان ولفظ الانفكاك ما يستعمل بين الشئيين الذين يوجد كل واحد منهما بدون
الاخر كالتفكاك الذي ان عن الانسان كل واحد منهما قد توجد بدون الاخر لا نقول
اننا لاه باللفظ الانفكاك ما يستعمل بين الشئيين الذين يوجد كل منهما بدون الاخر فان
الاخر احي المفارقة كمالا ينفكاك عن الماهية مع انها لا يوجد بدون الماهية بل يستخدم عن الانفكاك
عن الماهية لان الماهية اللاحقة هو عدم جوار انفكاك الوصف من محل لا محل لفرقها جوارها بعض

وبسم الخاصة اقول الخاصة على شئتين اولى اولى ما شانه لانه وله التي توجد في جميع
افراد ذلك الشئ مع امتناع انفكاكها كالفاحك بالقوة بالنسبة لاجميع افراد الانسان
مع امتناع انفكاك غيرها والثانية شانه لانه في الوصف يوجد في جميع افراد الانسان لكن
انفكاكها في غير كل واحد من تلك الافراد كالفاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان فانه يوجد في جميع
افراد الانسان مع جوار انفكاكها عن كل واحد من افراد الانسان فانه يوجد في وقت وفي
وقت وثانيهما شانه لانه في الوصف لا يوجد في جميع افراد ذلك الشئ خاصة بل يوجد في بعض
الافراد وكذا لم يسم له كل الفاعل الثالث شانه لانه بل يسم غير ذلك كالكاتب
بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضا وكذا المفارقة
للكس فانه لا يوجد في جميع افراد الانسان بل يوجد في بعضا **فقال** ما تحت حقيقة
واحدة احوال هذا في قوة قولنا على كثير من مندرجين تحت حقيقة واحدة فقط
كاندراج افراد الضاحك في الانسان لا لانه لم يكن في قوة هذا الكلام لم يكن لفظ الضاحك
زاد في الوصف فقط يخرج الشئ الوصف العام كونهما مقولين في حقاب فوق
واحد اقول والاول انما هو ان يكون كاد ان من الجش الوصف العام مقول على حقيقة
واحدة ايضا ان كانا في وقتا متتابعين يعلم من العبارة كونا كل واحد
من الجش الوصف العام مقول على حقيقة واحدة في وقتها متتابعين معهما في جناح
في نوع في الخاصة لا في وقت فقط الاخر الجش الوصف العام من نوع كاد وانما من
ظاهر عبارة الشانين بل يغتم كون كل واحد من الجش الوصف العام مقول على
حقيقة واحدة ومعها في وقتها ايضا في جناح في نوع في الخاصة لا في وقت فقط
فراجهما في نوعها **وانا** لم يحسب كل واحد من اللاتس والمفارقة حقيقة
واحدة بل هي متتابع فوق واحدة في الوصف العام اقول في سماع اللام
والمفارقة وكما انه فيما سبق واما الوصف العام فهو كالحاج عن حقيقة في شئ
لكننا وعلينا حقيقة اخرى سواء كان عمومية بالنسبة الى نوع حقيقة كالمش
بالنسبة الى الانسان فان المش خارج عن الانسان شانه لانه يوجد في غير الانسان

من الحيوانية بوجوه الانسان ولما جسد مطلق كالغذاء بالنسبة الى الحيوان
فان الغذاء انما خارج عما هو الامتصاص لا حقيقة اخرى فان الغذاء انما بوجوه الحيوان
بوجوه النباتات لا يقال انما بوجوه النباتات بل بوجوه الروح فلو كان الروح في النباتات لان
والروح هو الذي يدرك اللذات والآثار والنبات لا يدرك الحكم الغروي في راسه
النباتات بحرق بالنار من انما لا يقدور على انما يقول لانه انما الغذاء بوجوه النباتات
كل في الروح فلو كان اللذات والالام قال كثره اما الشئ الحيواني والاشياء الانسان
لا تدرك نفسه وغيره ووجوهه ففضل ان يدرك اللذات والالام به انه كالجوهر
الذي كان ممتلئا بالغاثة وغيره من الاشياء التي تنزل الاور من اللذات المدرك من انما هو روح
والغاي ان يقول ان عدم الاور من الاشياء الكوثر انما يكون بسبب ما في الاعمال
واما في النباتات فليس بسبب ما في بل بذاتها فلا يكون الاور من اشياء كاشية للنباتات
والنباتات لا يقدور على ان يقول انما هو من الاشياء كاشية للنباتات
الاخر مما هو مودعه كاشية للنباتات الانسان فانما لا يقدور على انما هو الانسان
محم عليه بالمواد الحية لا الوحي بقابل للجوهر فانه لا يحل على الجوهر بالمواد الحية
لا يقال ان الكلمات لا يخصص في الاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
العام لان سائر الكلمات التي تنتمي في الاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
فيلزم ان يكون الالام مناشا فليس من انما ليست بالاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
الكلمات كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
ليست قسما من المواد بل هو من كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
ما في من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
الانفسية العلم في افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
والعلم لا يكون قسما من العلم بل هو من كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
هكذا العلم في افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
من العلم كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات

في قسمة افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
تصور مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصور في افول الغير في القامات
الاشياء مع قولنا انما كان من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
التصور في افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
المطلوب التصديق في افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
به المعلوم او بالعكس وكذا في التصور غير ادبه المتصور وبالعكس وبالعكس وبالعكس وبالعكس
كثيرة كلام القوم وهو من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
هو قولنا انما علم ما به الشئ افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات فليس من افول الغير في القامات
فلا يجوز دلالة الشئ على ما به الشئ والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
قطعا قلنا انما كما يطلق على المعنى يطلق على اللفظ ايضا فاعتبار اللفظ
والا فاعتبار المعنى مدلول فلا يبرز دلالة الشئ على نفسه فان الحيوان
الناطق مثل الانسان وما به الشئ والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
لفظي واعتبار معنوي فالحيوان الناطق باقتدار اللفظ والاشياء كاشية للنباتات
مدلول وكذا في سائر الجواهر ودلالة الشئ على ما به الشئ والاشياء كاشية للنباتات
يكون بالمطابقة او بالتضمن او بالانتماء والكل بطا انا الشئ والاشياء كاشية للنباتات
فان ما به الشئ ليس بجزء من الشئ والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
الاولية اللفظية على ما وضع له والدلالة الانتماء ليست لا دلالة
اللفظ على خارج لازم للموضوع له وكما في اشتقاقها والاول فلا يكون
دلالة الشئ على ما به الشئ بالمطابقة بل بالانتماء والاشياء كاشية للنباتات
وكما في ايضا بطا انا الشئ انما يكون واقعة في هذا لو كان كاشية للنباتات
على تلك الشئ هو كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
عليها كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات
الما به الشئ كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات والاشياء كاشية للنباتات

لكن الحق ان الرسم قد يكون مغيبا لكنه الشئ والاشتمال على جميع ارباب الشئ
بعضه فبذلك ايضا يثبت ان الرسم ليس من جميع ارباب الشئ من بعضه فثبت ان كان
ذلك الرسم مغيبا لكنه هذا الشئ كما ذكرنا في العلل الاربع مثل ان الشئ يتوحي بالعلل الاربع
مثل ان يوصف بالرسم لانه مركب من الاصل والمادة والصورة اللتين هما جميع ارباب
المعلول وكما يربح مثل العلة الفاعلية والقائمية اللتين هما خارجان عن المعلول المركب
من الاصل والرسم فالنوع في العلل الاربع رسم فثبت ان هذا الشئ هو الرسم
على ان لا يثبت ان الرسم هو الذي يكون مركبا من الشئ والاشتمال على جميع ارباب الشئ
من الوصفية الصفة وانما الشئ ان يكون مركبا من جميع ارباب الشئ والاشتمال على جميع ارباب
الرسم انما هو في الال بكونه الوصفية التي هي جملتها حقيقة واحدة لا فرق فيها
افضل من جميع جمل الوصفية التي ذكرت في الرسم انما هي حقيقة واحدة لا كل
ولم منها هو الا ان يكون جمل هذه الوصفية من حيث هي جمل في حقيقة الشئ فثبت
بها وانما يكون ذلك والاشتمال على جميع ارباب الشئ كحقيقة الشئ كحقيقة الشئ في نوعه
الانسان بانه ياتى على قدره في الاطوار بالاشتمال على جميع ارباب الشئ مستقيم القامة في جميع احواله
فان جمل هذه الامور الوصفية التي يكون في الانسان من حيث هي جمل لا توجد بدون
الانسان وان وجد بعضها بدون الانسان فان الشئ في جميع احواله يكون الانسان
في الطيور وغيره في الاطوار يكون بدون الانسان في النورس وبادي البشر يكون بدون
الانسان في الخيول ومستقيم القامة يكون بدون الانسان في الاشياء والاشتمال على جميع ارباب
بالطبع في وجوده وكونه الانسان في خلاف كل الاطوار لان لا يوجد بدون الانسان كما لا يوجد
المجموع بدون واحد من هذه الوصفية لا يجب ان يوجد بدون ذي الخامة وانما قال
الاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله
الاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله
قضية شرطية مع انه خارج عن اقسام الشرطية لان القضية الشرطية هي
في قسمها احد من الجاهلية والاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله

فالمعنى

فالمعنى انما هو في الال بكونه الوصفية التي هي جملتها حقيقة واحدة لا فرق فيها
افضل من جميع جمل الوصفية التي ذكرت في الرسم انما هي حقيقة واحدة لا كل
ولم منها هو الا ان يكون جمل هذه الوصفية من حيث هي جمل في حقيقة الشئ فثبت
بها وانما يكون ذلك والاشتمال على جميع ارباب الشئ كحقيقة الشئ كحقيقة الشئ في نوعه
الانسان بانه ياتى على قدره في الاطوار بالاشتمال على جميع ارباب الشئ مستقيم القامة في جميع احواله
فان جمل هذه الامور الوصفية التي يكون في الانسان من حيث هي جمل لا توجد بدون
الانسان وان وجد بعضها بدون الانسان فان الشئ في جميع احواله يكون الانسان
في الطيور وغيره في الاطوار يكون بدون الانسان في النورس وبادي البشر يكون بدون
الانسان في الخيول ومستقيم القامة يكون بدون الانسان في الاشياء والاشتمال على جميع ارباب
بالطبع في وجوده وكونه الانسان في خلاف كل الاطوار لان لا يوجد بدون الانسان كما لا يوجد
المجموع بدون واحد من هذه الوصفية لا يجب ان يوجد بدون ذي الخامة وانما قال
الاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله
الاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله
قضية شرطية مع انه خارج عن اقسام الشرطية لان القضية الشرطية هي
في قسمها احد من الجاهلية والاشتمال على جميع ارباب الشئ في الحقيقة لم يقل كل واحد منها في نفسه بل في جميع احواله

فالمعنى

في القضية حكم من القسمة لزم الا يكون القضية الممثلة بل حكم وهو بطلان القول
لان كون الحكم في القضية معلوم بل هو معناه الحكم الذي كان في القضية ليس
والحكم انما هو الحكم كانه على جميع افراد الموضوع او على بعضه او على واحد من احواله
بيان ان الحكم لا افراد التي حكم بها عليها تامة وما السطرية المتصلة فتقسم
فهي الى قسمين اولها اتفاقية اولها قول كما وقع من تقسيم السطرية المتصلة
والمتصلة ايراد ان بشرع في تقسيم المتصلة الى الزمنية والاتفاقية وفي تقسيم المتصلة
الى القضية ومانع الجمع ومانع الخلو فقال اما السطرية المتصلة فتقسم قسمين
اخرها الزمنية والثانية اتفاقية والزمنية هي التي حكم فيها بتصدق التام على نفسه
صدق المقدم لعلاوة من المقدم التام التي يجب صدق التام على تقدير صدق التام
والعلاقة هي ايضا للمقدمات في باب الموضوع له وفي استعمل الكثرة الاعيان
والبقي في المعاني وهذه العلاقة قد يكون فيها العلة والمعلول الذي هو ان يكون
المقدم على التام مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا فلا يكون
الشمس مستلزما لوجود النهار او بالكون المقدم والتام على ما معلول الشيء في
مثل قولنا ان كان النهار موجودا فالارض موجودة فالتام وهو النهار والارض
كلها معلول لطلوع الشمس كونهما معا من المقدم والتام على الارض كالنصف
بالكون المقدم والتام بحيث تعقل ان يكون الارض مثل قولنا ان يكون
قوة كانه قوة في الارض وعلة لا شئ زبد وابنية زبد علة لا قوة غير ذلك
اعتبار بين الاتفاقية ان المتصلة الاتفاقية هي التي حكم فيها بتصدق التام
على تقدير صدق المقدم كذا لا بسبب العلاقة المذكورة في مثل قولنا ان كان الارض
تاطلاقا في ارضها فان حكم فيها بتصدق التام على تقدير صدق التام في الحقيقة
الان لا للعلاقة المذكورة بل وجودها معا فلو كانت بينهما علاقة في
بحر العقل لصدق كل واحد منهما صدق الآخر فان قيل ان الاتفاقية
لا بد فيها من الزمنية لانه اجتماع التام مع العدم في الوجود في الاتفاقية

امر ممكن وكل امر ممكن لا بد له من علة فلما سلمنا ان الحكم كانه ممكن لما يعلم
ان العلاقة الاتفاقية ما دام حكم بعد ما فيها في لولا خط العقل في التام
بين مقدم الاتفاقية وبين ان ليس الحكم بامتناع بخلاف الزمنية فان العقل
او الاطلاق في التام بين اجزاء الزمنية حكم بامتناع قطعا وما ذكرنا من اول
هذا القول اما في تقسيم المتصلة الى قسمين احدهما الزمنية والاتفاقية
وبين ان هذا التقسيم ولما المتصلة قبله في قسمين لان الحكم فيها بامتناع
اجتماع خبرها وارتقاء خبرها معا في الحقيقة لان معنى امتناع الحقيقة ليس ان يكون امتناع
اجتماع الزوج والزوج عدو واحد وامتناع ارتقاء خبرها معا كما يقال العدم
اما زوج او فردا الحكم فيها بامتناع اجتماع خبرها في شئ واحد دون ارتقاء خبرها
فمن مانعة الجمع لا شئ في شئ من الجمع دون الرفع كما يقال هذا الشئ اما شئ واما
شئ فان الشئ لا يجتمعان في شئ واحد ويجوز ارتقاء خبرها معا وانما الحكم
بامتناع ارتقاء خبرها معا ودون اجتماع خبرها في شئ واحد في مانعة الخلو لا شئ في شئ
منه كذا لا مانع بل كما يقال انما لا يكون في البحر واما ان لا يكون في البحر فحكم
في هذا القضية بامتناع ارتقاء خبرها في البحر مع امتناع ارتقاء خبرها في
فلم يكن ذلك الامتناع جاز ان لا يكون في البحر ولا يكون في البحر ولا يكون في البحر
واما اجتماعها فلا بطلان في شئ يجوز ان يكون في البحر ولا يكون في البحر فان اجتماع
كون زبد في البحر عدم علة جاز بالضرورة لان شئ به كثر من الاشياء
في البحر ولا يكون في البحر واما المتصلة كقوله فلما سلمنا ان الحكم كانه ممكن لما يعلم
او ما وادع هذا مثال لتكميل المتصلة كقوله فلما سلمنا ان الحكم كانه ممكن لما يعلم
من وجوده احكاما ذكرها في السابق فانما اجزاء القضية مستلزم تجميع الاصل والاطراف
هذا الكلام وتاثيرها ان الشئ في المتصلة كقوله فلما سلمنا ان الحكم كانه ممكن لما يعلم
لا يكون الا بين الشئ فلا يكون في الثالث جزء المتصلة وتاثيرها ان
المراد من المتصلة المركبة بين الشئ من اجزاء الشئ في المتصلة الواحدة لان الكلام

فيما وتلك المتفصلة الواحدة لو ركب من اكثر من جزئين مثل قوله العبد اما
زاد وتاقي او ما وقع قوله العبد اما زاده لو كان احدى جزئيه والآخر
اما ان يكون له الباقيين على التعيين او بلا تعيين وان كان الاول تحت المتفصلة
المذكورة بالعين اليه رقيق كجزء الثالث زاده الاشياء الخالصة وان كان الثاني
الاول وان كانا جزئيه للآخر احد الباقيين بلا تعيين يكون المتفصلة المذكورة مركبة
من حلتها ومنفصلة كما قال الشيخ لا من ثلثه اجزاء تاتل وقد امانه كلوه
بكل اضافة اليه فانها قد تتركب من ثلثه اجزاء فصاعدا اقول ان امانه كلوه
ان تتركب من اكثر من جزئين كالمتفصلة الخالصة لا امانه كلوه لتركب من جزئين
بجانحه كلوه في امانه في امانه من امانه كلوه وهو بطلان فافهم امانه كلوه في
الامر كتركب من اكثر من جزئين لانها لو تتركب من ثلثه اجزاء فصاعدا مثل قولنا هذا الشيء
اما شجرة او حجر او حديد قد يدعى ارتفاع الثلثة من امانه كلوه في هذه الاشياء خالصة
او واحد منها لانه في هذه الاشياء من امانه كلوه في امانه كلوه في امانه كلوه في امانه كلوه
اختلاف الغضيبين بالاجزاء السالبة حيث يقتضي لانه ان يكون احد من امانه كلوه
والآخر كاذبة اقول بهذا شروع في بيان احكام القضايا با بعد الفروع عن بيان
تقسيم القضايا وبيان اقسامها لان التناقض في المفردات تنقسم مثل التناقض الواقع
بين الانسان والانس والافرس والفرس المحكم واللاممكن وغير ذلك فان
الانس انما هو نقيض الانسان وهو ايضا مفرد وكذا الفرس مع الافرس
والفرس مع الافرسان فلا يصدق عليها اقتدار الغضيبين قلنا لا وقوع التناقض
بين المفردات فان التناقض بين المفردات ممنوعة لا يوجد في الاجزاء السالبة
الذين لا يوجد ان يكونوا في امانه كلوه في امانه كلوه في امانه كلوه في امانه كلوه
المطلق يكن هذا التوافق ليس مطلق التناقضات مثل التناقض الواقع بين المفردات
وبين القضايا بل هو نوع من التناقض بين القضايا فلا يلزم النقيض لهذا التوافق
مخرج التناقض الواقع بين المفردات عنه بل هو مخرج عن هذا التوافق واجب اليه

انواعه ما يقال في التوافق مستوفى بطل قولنا زاده عالم زيد جاهل فانه
تناقض واقعه بين الغضيبين لكنه لا يقتضي فيه بالاجزاء السالبة لا اقول
انما لا نعلم ان قولنا زاده عالم زيد جاهل تناقض بل هما متافيان وللتساويان لا يلزم
ان يكونا متناقضين بل يلزم ان يكونا كل متناقضين متناقضين **الثاني**
مخصوصا فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية واحده اقول ان قيل
ان الثمانية المذكورة انما ان يكون كل واحد منهما واجبا في كل واحد من الخصوصيين
التيين وان بينهما التناقض ولا يجب ان يكون التناقض بين
الغضيبين المخصوصين المذكورين مثال للتناقض مثل قولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب
لان البعض من الثمانية المذكورة مستوفى عن الاتفاق والشرطية وان لم يكن يلزم ان
يكون التناقض في قولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب بل يتبعه تحقيق التناقض في الثمانية المذكورة
فما قلنا ان معنى قوله فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية واحدة او في
وجود من هذه الثمانية في احد الغضيبين المذكورين يجب ان يوجد في هذه الوجود
وجود كل واحد من هذه الثمانية المذكورة كل الغضيبين معا او يوجد البعض منها في كل
معا في قولنا زيد كاتب ليس كاتب يحقق التناقض لوجود شرط التناقض
فيها ويوجد في امانه كلوه في الثمانية المذكورة في احد الغضيبين المذكورين حيث
ان يوجد في الآخر كاذبا واما في قولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب فليس فيه التناقض
بشرط التناقض بينهما وبهذا اتفاقهما فيما يوجد في الثمانية المذكورة فان لم يوجد
احدهما مثل الكاتب لوجود الآخر لانا لا نحقق في هذه الاخر ليس بكتاب بل في
فيمتلكان فيما يوجد في الثمانية المذكورة فلا يتناقض بينهما فان قيل ان قولنا
كانا مخصوصين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية واحدة غير معقولة
لان التناقض قد يوجد بينهما مع اقتلافهما في الزمان مثل قولنا زيد ابيض وامس
ليس في اليوم وفيه القول يتناقض بينهما في اقتلافهما في الزمان قلنا ان التناقض
بينهما انما نشأ من خصوصية المادة لا من نفيهما في الغضيبين لان الابدان حصة

والجواب الموضوع والمجوز ان الكما هو الظاهر ان يكون في كلامهم فادعوا قول
الشارح لكانا اصبوب فيهم او تقول ان الموضوع والمجوز ان يكونا فيهم
تقدر كلامهم بكون الكما هو الظاهر في الاول من القضية ثانيا ولتلاوا
فما بعد الابر والسؤال عن تعريف الكما في الشرطية هذه التعريف كما يستعمل
على اية الحقيقة لا على الحقيقة اعم من اجزاء الحقيقة والشرطية **قوله** القضية الكلية
لما كانت القضية على قسمين اعمها موجبة والاخرى سالبة ولما كانت الموجبة
الشرطية من الالبان اسد الامم سان على الموجبة لا يقال قول لا يابزم ان يتفكر
كلية بل يابزم ان يتفكر في ثمة منافات لاننا المعلوم من قول لا يابزم ان يتفكر
كلية هو ان الموضوع انعكاس للموجبة الكلية كلية ومن قول لا يابزم ان يتفكر في ثمة
عم او ان انعكاس للموجبة الكلية كلية ولما منافات فان قلنا لاننا نقول لاننا كون
المنافات هي منافات مقارير ما ذكرنا في **قوله** لا يابزم ان يتفكر ان الموضوع الكلية
لا يجوز ان يتفكر في جميع المواد وانما جائز في بعض المواد بل قول لا يابزم ان يتفكر
في جميع المواد في المنافات فيه **قوله** القضية الموجبة الكلية اسم افعال فافهم
قوله كما ان القضية الكلية انعكاسية لان قول لا يابزم ان يتفكر في ثمة **قوله** سالبة
الاسم افعال سالبة ليس انعكاسية بل من صدق ما صدق في الالبان ان يكون
كذلك في جميع المواد ليس كذلك لاننا الاصل انما يصدق في المادة التي يكون الموضوع
اعم من المجوز مع ان القائل لا يصدق مثل قولنا بعض النجوم ليس كالحجر فالبعض الاصل
صادق وعكس ليس صادقا وهو قولنا بعض النجوم ليس كالحجر لاننا كل النجوم كالحجر
كالحجر فان هذه الاصل صادق وعكس ليس صادقا وهو قولنا بعض النجوم ليس كالحجر
بشيء بالضرورة **قوله** والمطلب الثاني ان قولنا انما قال للقياس المطلب الثاني
مما يبرهن الاصوليات المذكورة في المنطقية لاننا الغرض هو الوصول الى الحق لا التبريد
الاول هو ارجاع المطلب **قوله** ورسوه / اقول انما قال ورسوه ولم
يقول ورسوه لانه تعريف بالفاتحة وهو قوله قول قيل لزم عن قولنا

في المنطقية

والتعريف بالفاتحة ان يكون الا رسا فلما قال ورسوه دون غيره وقوله
قول قيل انما جمل محبة الاقوال بالجميع انما كانت وقوله قولنا مستدر
وقيل بالقياس وجاب عنها انه لا مستدر في شئ منها لان قولنا قولنا قولنا
انما ذكر يتعلق به قوله من اقول انما قيل انما قولنا قولنا قولنا قولنا
متعلق بقوله من الاقوال فلا حاجة الى قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا
فلما لا ان قولنا قولنا قولنا كجسدية مع كونه متعلق بقوله من الاقوال فانه
لو لم يكن فيه قولنا قولنا لزم ان يكون القضية الواحدة قياسا بصدق تعريف
القياس عليه بارز ان التعريف من اجتناب كونه قولنا من اقول انما يتعلق في هذا
يكونا تعريف الكلام بكونه القياس قولنا من الاقوال هو صادق على القضية الواحدة
لان الواحدة قولنا من الاقوال لا بعض الاقوال فبازم ان يكون القضية الواحدة
قياسا وهو يصدق فان قيل هذا الف وبازم ان يصدق تعريفنا قولنا قولنا قولنا
لان معنى قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا
مع قوله قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا
في الاقوال مثل قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا
الاضافة بينهما هو ان اللفظ في المصطلح وفي قوله لزم عن قولنا قولنا قولنا قولنا
انما يابزم عن نفس القياس الذي هو عبارة عن الملاوة التي هي الاقوال المذكورة في التعريف
التي ترجع اليها القضية المذكورة في غيرها وفي العصبون التي هي عبارة عن الهيئة التي هي
المذكورة في الاقوال فقط لاننا لا يابزم النتيجة عن الاقوال فقط التي هي مادة
القياس كما هو المتبادر عن عبارة الشارح بادراج الفاتحة الذي هو في غير الاقوال
لان القياس المذكور في الارجاع اليه يابزم ان يكون مذكورا في الفاتحة في غير الفاتحة
لما يبرهن في المذكور في العصبون انما يقال لزم عن قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا
القياس الموصوف بالنتيجة لان الاقوال التي هي في القياس وكذا في قولنا قولنا قولنا
يعتبر في النهاية نظر في قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا قولنا

٢٩
٥١٥١٥



2210
72